

# الطموحات التركبية في مجال الطاقة وقيود الواقع

إعداد: هيثم فيضي

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

27 أيار/مايو 2016

إدراك IRAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

3	.....مقدمة
4	.....تحدي تركيا الجغرافي
5	.....القبضة الروسية على تركيا
6	.....الممر التركي الجنوبي لأنابيب الغاز الطبيعي
8	.....تركيا والشرق الأوسط: الخيارات والعقبات
8	- مشاريع الطاقة مع حكومة إقليم كردستان العراق.....
8	- اعتراض بغداد على خط الأنابيب التركي المار عبر إقليم كردستان العراق.....
10	.....تركيا والبحث في الداخل عن الطاقة
11	.....مرافق الغاز المسال في تركيا
12	.....المصادر

## مقدمة

تأمل تركيا في الاستفادة من موقعها بين أوروبا وآسيا لتصبح ممراً للطاقة في المنطقة وتساهم في نقل النفط والغاز الطبيعي من مناطق روسيا وحوض بحر قزوين وآسيا الوسطى والشرق الأوسط إلى السوق الاستهلاكي الأكبر في أوروبا. ولعل هذه الرؤية تعكس إلى حد كبير الرؤية السياسية الخارجية لتركيا بغية استعادة دورها المهيمن في إطار منطقة نفوذها التاريخي.

وعلى الرغم من الطموحات الكبيرة إلا أن الجغرافية التركية بالإضافة إلى الطلب المحلي المتزايد على الطاقة تسبب في إقبال تركيا بمزيد من الطلبات ما جعل دورها كمرمر للطاقة مهتزاً. يتوجب على تركيا الاعتماد على منافسيها الجيوسياسيين لتوفير إمدادات مستقرة للطاقة، خاصة وأن أنقرة تحاول تجنب الاضطرابات على طول المحيط الإسلامي ولذلك فهي محاصرة بين حاجتها لتوفير إمدادات مستقرة للطاقة وتداعيات الوفاء بحاجتها السياسية تلك.

لم تشهد تركيا أي عملية استخراج حقيقي للنفط أو الغاز الطبيعي حتى في ظل ارتفاع الطلب المحلي السريع. فسكان البلاد تجاوزوا وفق تقديرات 2014 حدود 76 مليون نسمة، وتصل نسبة الزيادة السنوية إلى حدود 2%. وفي الوقت الذي تحاول فيه أنقرة مواءمة نموها الاقتصادي مع الانخفاض في الطلب الأوروبي، ستستمر على الطرف الآخر عجلة التنمية الاقتصادية الداخلية التي تدفع تركيا لزيادة طلبها من الطاقة.

## تحدي تركيا الجغرافي

تتسبب محدودية موارد الطاقة في تركيا بإجبار البلد على مشاريع استيراد واسعة وبالتالي عجز في حسابات التنمية تحت تأثير الاستيراد المضطرب. فتركيا تستورد تقريباً كل استهلاكها من جميع أنواع الوقود السائل والفحم الحجري والغاز الطبيعي. الفحم الحجري وحده يشكل ما يصل إلى 26% من مجموع ما تستهلكه تركيا من الطاقة وسيظل بلا شك جزءاً مهماً من مزيج الطاقة التركية خاصة في ظل محاولات تركيا لاستغلال المزيد من احتياطياتها المحلية من الفحم. ومع ذلك، لم تتمكن تركيا حتى الآن من جذب الاستثمارات اللازمة لتعزيز إنتاج الفحم المنزلي، فتركيا حالياً تستورد ما يصل إلى 16 مليون متري من الفحم الصلب سنوياً من دول استراليا وكولومبيا والولايات المتحدة وروسيا وجنوب أفريقيا.

الغاز الطبيعي من جهته صاحب النصيب الأكبر في فاتورة الاستيراد التركي من الطاقة. فقرابة نصف استهلاك تركيا من الكهرباء يأتي من محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالغاز الطبيعي، ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة في الوقت القريب رغم سعي تركيا للوصول إلى مصادر أرخص وأكثر توافقاً مع البيئة. وتشير الأرقام إلى ارتفاع استهلاك تركيا من الكهرباء، ففي عام 2002 وصل استهلاك تركيا من الكهرباء إلى قرابة 129 مليار كيلوواط في الساعة، وفي عام 2012 وصلت النسبة إلى قرابة 240 مليون كيلوواط في الساعة وبغرض المقارنة فلا بأس من ذكر أن دولة كإيطاليا تستهلك ما يصل إلى 295 كيلوواط في الساعة وفق احصائيات 2012. ولن يتوقف الاستهلاك عند هذا الحد، فمعظم تقديرات الصناعة التركية تشير إلى أن تركيا على وشك مضاعفة استهلاكها من الكهرباء خلال العقد المقبل، وهو ما جعل تركيا تحتل المركز الثاني عالياً بعد الصين في نمو الطلب على الكهرباء والغاز الطبيعي اللازم لتوليدها.

تعد روسيا أكبر مورد للغاز الطبيعي لتركيا، فهي تحتكر ما يصل إلى 60% من واردات تركيا منه، بينما تحل إيران ثانياً بنسبة تصل إلى 20%. وهكذا، فإن تركيا تعتمد بشكل كبير على منافسها التاريخيين في توفير احتياجاتها من الطاقة. وبلا شك، هذا الأمر غير مثالي لتركيا، خاصة في محاولات إعادة نفوذها ضمن محيطها التاريخي، ولتنويع إمدادات الطاقة على تركيا أن تعمل على تطوير سياستها الخارجية بشكل أكثر مرونة.

## القبضة الروسية على تركيا

تعد تركيا ثاني أكبر عميل اقتصادي مع روسيا، وتهيمن روسيا على جل الصادرات التركية من الغاز الطبيعي عدا عن الفحم الصلب. يعمل خط أنابيب بلوستريم الذي يمتد تحت البحر الأسود على تزويد تركيا بالغاز الطبيعي بحيث يستطيع هذا الخط نقل ما يصل إلى 16 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً. ويزود خط أنابيب "بلوستريم" خط أنابيب آخر يمر عبر أوكرانيا ورومانيا وبلغاريا قبل أن يصل إلى مراكز الكثافة السكانية في تركيا في اسطنبول وما حولها. ووفق إحصائيات عام 2012، نقل هذا الخط ما يصل إلى 11 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى تركيا وحدها، وبالمجموع قامت روسيا بتزويد تركيا بما يصل إلى 27.3 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في عام 2012، في حين قامت بإيصال ما يصل إلى 33 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى ألمانيا وهي ارقام مرشحة للارتفاع خاصة مع زيادة النمو.

حددت روسيا سعر الألف متر مكعب من الغاز الطبيعي لتركيا بما يصل إلى \$406 وفق بيانات عام 2014، وهو سعر أقل من الذي تدفعه تركيا لإيران بقليل وأعلى من السعر الذي يدفعه الأوروبيون لروسيا (على سبيل المثال تدفع ألمانيا \$380 لكل ألف متر مكعب من الغاز الطبيعي وفق بيانات نفس العام). حاولت تركيا كثيراً تحقيق تسعير أكثر تنافسية مع روسيا على المدى الطويل عبر توظيف شركات خاصة صغيرة من أجل التفاوض على شروط وتسعيرات أقل بدلاً من الاعتماد المباشر على شركة خط الأنابيب المملوكة للدولة "بوتاش". لكن روسيا تعلم أنها المنتج الوحيد للغاز الطبيعي والقريب من تركيا، وبالتالي فتركيا مضطرة للاعتماد على روسيا خاصة وأن تكاليف نقل الغاز تتضاءل بسبب القرب الجغرافي. روسيا تقدر جيداً الاقتصاد التركي ومجال الأعمال فيه، لكنها تعلم بشكل قطعي أن الاقتصاد التركي لن يعمل بدون الطاقة الروسية وبالتالي ما زالت تحتفظ باليد العليا في المفاوضات المتعلقة بالتسعيرة أو شروط التزويد والنقل.

علاوة على ذلك، تحاول روسيا جاهدة تعزيز اعتماد تركيا عليها في مجال الطاقة عبر تنفيذ طرق ومشروعات مختلفة. وبطموح كبير قد يخلو من بعض الواقعية، تخطط تركيا لبناء 23 محطة طاقة نووية بحلول العام 2023 من أجل تنوع إمداداتها من الطاقة. وكانت روسيا أول من تقدم للمساهمة في بناء هذه المشاريع إذ تمكنت من الفوز في عقد بناء أول محطة للطاقة النووية في تركيا قرب مرسين، والتي من المخطط لها أن تنتهي بحلول العام 2019 ومن المتوقع ان تكون روسيا هي المزود الرئيسي للوقود النووي لهذا المصنع - لم يؤثر توتر العلاقات الأخير على هذا المشروع إذ وقعت الشركات الروسية عقوداً جزائية ضخمة في حال التعطيل أو التأخر. هذا عدا عن المحادثات التي دفعت بها روسيا من أجل احتكار إنجاز وبناء مخازن الغاز الطبيعي في تركيا، وبشكل عام تعتمد استراتيجية روسيا على اقحام نفسها في كل حيلة أو طريقة تحاول بها تركيا الخروج من إطار الهيمنة الروسية عبر توفير خيارات وبدائل لا متناهية وتقديمها كالفرض السانحة امام تركيا.

سبق لروسيا أن استخدمت نفس الاستراتيجية في مناطق القوقاز، وهي ساحة المعركة التاريخية بين الأتراك والروس والمنطقة التي تسعى أوروبا لتخفيف القبضة الروسية فيها خاصة في مجال الطاقة، وتجسدت المواجهة هناك عبر مشروعين رئيسيين: الخط الأول المقترح للأنابيب يحمل اسم نابوك والذي من شأنه أن ينقل ما يتراوح بين 10 إلى 31 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من مختلف المناطق هناك باستثناء روسيا إلى أوروبا. والخط الثاني المنافس كان خط الأنابيب الروسي والذي يحمل اسم "ساوث ستريم" وهو الخط الذي يعبر البحر الأسود وينقل ما يصل إلى 63 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا.

## الممر التركي الجنوبي لأنابيب الغاز الطبيعي

تركيا - كدولة عبور لهذه المشاريع القوقازية الطموحة - دعمت كلا الاقتراحين، مدعية أنها ممكن أن تشكل جسراً محايداً بين الشرق والغرب، وفي الوقت نفسه تقف بشكل محايد لتزى أي المشروعات سينجح أو يكون أكثر جدوى. لكن المحاولة التركية للحفاظ على النزاهة شهدت حدوث كثير من المضاعفات والتطورات، فمشروع "نابوكو" واجه العديد من العقبات المالية واللوجستية والسياسية وتفاقت هذه الصعوبات مع الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2009. وبحلول العام 2013، وضع مشروعين آخرين على الطاولة، مشروع نابوكو الغربي المقلص، والذي من شأنه أن يقطع ما يصل إلى 1300 كم من تركيا إلى دول وسط أوروبا ويحمل ما يصل إلى 23 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. المشروع الثاني " الروسي" كان عبارة عن خط أنابيب عابر للبحر الأدرياتيكي وفعلاً كانت جدواه الاقتصادية أكبر من المشروع. يمتد خط الأنابيب لمسافة 500 كم من تركيا عبر البلقان إلى إيطاليا. ويوفر خط الأنابيب عبر الأدرياتيكي ما يصل إلى 10 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من حقل شاه دنيز الثاني في أذربيجان، وبعد أخذ ورد اعتمدت شركات الطاقة على تطوير حقل شاه دنيز الثاني في حوض بحر قزوين - من بينها شركات توتال وسوكاروبي بي المملوكة للدولة في أذربيجان - وتخلت تماماً عن مشروع نابوكو. وبهذا انتصر المشروع الروسي على حساب المشروع الغربي الآخر.



خط الغاز الأوروبي "نابوكو"

وبطبيعة الحال ساهمت الحسابات الاقتصادية في تحديد هذا القرار، لكن موسكو كان لها يد في التأثير على الشركات والوصول إلى هذه النتيجة. فخط الأنابيب العابر للبحر الأدرياتيكي يصل إلى عدد من المستهلكين الذين لا يمكن لهم تشكيل تهديد لروسيا من أولئك الذين يصل لهم خط أنابيب نابوكو في وسط أوروبا وهو ما كان سيضر بروسيا كثيراً. وليس من قبل المصادفة ما شهدته الفترة اللاحقة لاعتماد العمل في خط الأنابيب العابر للبحر الأدرياتيكي، حيث تنازلت الشركات الروسية عن منافستها لشركة سوكار في الاستحواذ على حقول الغاز اليونانية، وشهدت تلك الفترة كذلك تعزيزاً للتعاون بين الأذريين والروس في مختلف مجالات الطاقة، حيث وقع البلدان اتفاقاً لنقل النفط الروسي عبر خط أنابيب (باكو - تبليسي - جيهان) وهو الخط الذي أنشئ ابتداءً من أجل تحقيق الالتفاف على روسيا في مجالات الطاقة. زيشكل أو بأخر أدى ذلك لتعزيز الوجود الروسي في القوقاز بما عزز الاعتماد التركي في الطاقة على روسيا.

وفيما يتعلق بالأمال التركية - والأوروبية بطبيعة الحال - بنقل الغاز الطبيعي من تركمانستان عبر بحر قزوين فالقوقاز ومنها إلى تركيا ثم أوروبا، فإنها تواجه قيوداً مماثلة للخطة السابقة المتعلقة بأذربيجان. فالخطة هذه تتعارض مباشرة مع الطموح الروسي في الحفاظ على السيطرة الروسية فيما يتعلق بنقل الغاز إلى أوروبا، والحكومة التركمانية لا تملك أي استعداد لاستفزاز موسكو عبر التورط بمثل هكذا مشروع، وحتى لو تم حل العقبات الفنية والسياسية والقانونية المرتبطة ببناء خط أنابيب في بحر قزوين بين الدول المطلة عليه، تبدي تركمانستان الكثير من الاهتمام المتزايد في التعامل مع الصين في مجال تصدير الغاز الطبيعي من خلال وسائل مختلفة تعد أكثر أماناً من الناحية الاقتصادية والسياسية كذلك.



## تركيا والشرق الأوسط: الخيارات والعقبات

تسعى تركيا لاستغلال تواجدها التاريخي في الشرق الأوسط لمدة 4 قرون، حيث يرى الأتراك أن هذا الأمر يوفر لهم فرصة جيدة لاستغلال موارد الطاقة الوفيرة في المنطقة. لكن أنقرة تبدو حتى الآن بعيدة عن تحقيق هدفها في تأمين إمدادات مستقرة للطاقة من الشرق الأوسط، وباستثناء الاتفاق مع الجانب القطري واحتمالات وجود اتفاق مع الجانب السعودي فإن تركيا حتى الآن لم تضع قدمها بشكل ثابت فيما يتعلق بنقل النفط أو الغاز من منطقة الشرق الأوسط إلى تركيا، هذا طبعاً بعيداً عن تحدي النقل الجغرافي الذي يحتم على تركيا التعامل مع مشاكل موضعية في كل دولة ممكن أن تمررها خطوط الإمداد خاصة إيران والعراق وسوريا - إن تم ذلك ابتداءً.

## - مشاريع الطاقة مع حكومة إقليم كردستان العراق

وجهت تركيا الكثير من تركيزها في الشرق الأوسط صوب مناطق كردستان العراق، حيث وافقت حكومة الإقليم والحكومة التركية على وضع خلافاتهم جانباً والمضي قدماً للاستفادة من شراكة مستقبلية بين الطرفين. فحكومة إقليم كردستان العراق يائسة من تصدير النفط والغاز الطبيعي بأي شكل يعاكس رغبة الحكومة المركزية في بغداد، والتي تملك قناة بضرورة حد طموحات الطاقة الكردية - الطموحات السياسية على وجه الخصوص. عادة، كانت تركيا متسقة مع بغداد في هذا الهدف - الحد السياسي لحكومة إقليم كردستان العراق- لكن الاستراتيجية التركية شهدت بعض التحول في ظل حزب العدالة والتنمية. وبدلاً من احتواء النزعة الانفصالية الكردية بالقوة فقط، حرصت تركيا على استخدام الاعتماد الاقتصادي المتنامي للإقليم على تركيا كسوق للطاقة ضمن سياسة الاحتواء في ظل علاقة جيدة مع حكومة الإقليم الكردي وهو مهد كثيراً لتسهيل مفاوضات السلام مع الأكراد في تركيا مراراً قبل الوصول إلى الأحداث الأخيرة والتدهور في العلاقة بين أكراد تركيا والحكومة.

حظيت هذه الاستراتيجية بترويج جيد من الناحية النظرية لكنها عانت كثيراً على صعيد التطبيق. فتعثرت مفاوضات السلام بين الأكراد والحكومة التركية في تركيا، وواجهت تركيا مشاكل كبيرة على حدودها مع سوريا حيث يساهم المكون الكردي هناك بالافتتال. في الوقت نفسه يعيش المشهد السياسي في إقليم كردستان العراق حالة من المشاكسة ليس مع بغداد فحسب بل بين أطراف المكون الداخلي الكردي نفسه بقياداته المختلفة "مسعود بارزاني وجلال طالباني".

## - اعتراض بغداد على خط الأنابيب التركي المار عبر إقليم كردستان العراق

هناك العديد من العوامل التي تهدد الطموح التركي في استكمال بناء خط الأنابيب الواصل بين تركيا وإقليم كردستان العراق، فمن المقرر أن يتم تصدير ما يصل إلى 250 ألف برميل نفط من إقليم كردستان العراق إلى تركيا عبر هذا الخط، ومن المقرر أن يعوض خط الأنابيب التركي هذا خط الأنابيب الآخر (كركوك - جيهان) الذي تديره بغداد ويعمل بخمس كفاءته الرسمية ضاحاً ما يصل إلى 1.6 مليون برميل يومياً تحت تأثير التفجيرات المتكررة. تعتبر بغداد هذا الخط انتهاكاً صارخاً لسيادة الأراضي العراقية، وبذلت الحكومة العراقية الكثير من الجهد للضغط على تركيا والقيادة الكردية وبيان أن هناك ثمناً عالياً مترتباً على محاولة استكمال هذا الخط دون أخذ موافقة بغداد.

يضاف إلى ذلك تأثير القرار التركي بالضغط الأمريكي، فالولايات المتحدة لا تريد من تركيا تحميل العلاقات الطائفية والعرقية في العراق - وهي الهشة بالفعل - ضغطاً أكبر مما يمكنها أن تحتتمل. وإيران لا تريد من تركيا - منافسها التاريخي - تقويض نفوذ حلفائها الشيعة في بغداد، ويبدو أن تركيا بدأت توقن هذا الواقع بشكل أكبر وأخذت بتخفيف موقفها تجنباً لاثارة مزيد من العداء بينها وبين بغداد وطهران من جهة أخرى.



يضاف إلى ذلك قدرة تركيا على الاستفادة من الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب، بحيث يمكن لتركيا أن تستثمر في سبيل تأمين تدفقات للطاقة من إيران وهو ما حدث بالفعل. وحتى قبل الاتفاق النووي الأخير كانت تركيا تملك عقداً سنوياً طويل الأمد مع إيران يقضي بتزويد 10 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الإيراني لتركيا عبر خط أنابيب تبريز- أنقرة. ومن المرجح أن تزداد كفاءة هذا الخط وبالتالي زيادة حجم الغاز المار عبره خاصة مع امكانية تعزيز الاستثمار التركي فيه بعد الاتفاق النووي الأخير مع إيران.

وفي الغرب من تركيا، بادرت كل من إسرائيل وقبرص لاتخاذ زمام المبادرة في محاولة تطوير احتياطات الغاز الطبيعي في مناطق شرق البحر المتوسط واستخراجها في تحد لتركيا ومحاولة واضحة لتهيئتها. وبلا شك تحتاج تركيا في هذا الجانب إيجاد صيغة اتفاق سياسي مع كل من قبرص واليونان واسرائيل بغية تسهيل عملية مرور الأنابيب الحاملة للغاز عبر تركيا. ولكن هذا المشروع يصطدم بالعديد من العقبات منها النزاع بين الدول على حصصها في مخزونات الغاز الطبيعي والصعوبات التقنية والاقتصادية المتعلقة بانخفاض اسعار الغاز الحالية وضعف الاستثمارات المتعلقة بهذا الحقل حالياً.

## تركيا والبحث في الداخل عن الطاقة

تسعى تركيا جاهدة للتنقيب عن الطاقة في منطقة البحر الأسود والاستثمار في البحث عن إمكانات استخراج الغاز الصخري في مناطق حوض الأناضول في المناطق الجنوب شرقية وحوض تراقيا في شمال غرب تركيا. من المبكر الحكم الآن على هذه الجهود، لكن تاريخ أنقرة في التنقيب عن الطاقة في البحر الأسود شهد حالات كبيرة من الفشل، ففي سبعينيات القرن الماضي، استثمرت شركات مثل شيل واكسون موبيل وبتروبراس وبريتيش بتروليوم وشيفرون ورويال دوتش في عمليات التنقيب عن النفط في المياه العميقة من البحر الأسود وباءت كل جهودها بالفشل، بل إن التنقيب على الساحل التركي ساعد في إرشاد الشركات للتوجه نحو سواحل البحر الأسود الرومانية حيث عثر على مخزونات كبيرة من الطاقة.

ومع ذلك، تشير جهود "التكسير الهيدروليكي" التي قامت بها شركات رويال داتش وشيل إلى احتمال امتلاك تركيا لما يزيد على 651 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي (تقديرات غير مؤكدة). ولعل الجهود التركية الدبلوماسية الداخلية ستأخذ طابعاً مختلفاً إذا علمت الأطراف المتحاربة أن كثيراً من هذا الاحتياطي يرقد في مناطق الأكراد جنوب تركيا.

## مرافق الغاز المسال في تركيا

تملك تركيا حالياً محطتين لاستيراد الغاز الطبيعي المسال، احدهما في منطقة "مرمرة ارغليسي" والتي تعمل بطاقة سنوية تقدر ب 8.2 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، فيما تصل طاقتها الاستيعابية القصوى إلى 22 مليار متر مكعب سنوياً. المحطة التركية الثانية موجودة في منطقة ساحل بحر إيجه. وتعمل بطاقة سنوية تصل إلى 6 مليار متر مكعب، فيما تصل طاقتها القصوى إلى 16 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، ووفق إحصائيات عام 2014، فقد وصل استهلاك تركيا من الغاز المسال إلى 14% من إجمالي استهلاكها من الغاز الطبيعي في ذلك العام، تستورد تركيا هذا الغاز من دول كالجزائر ونيجيريا وقطر فيما تتركز مناطق استخدامه في المناطق الصناعية المحيطة ببحر مرمرة ومدينة اسطنبول.

تفكر تركيا حالياً في بناء محطات استيراد إضافية لاستيراد الغاز الطبيعي في مناطق خليج "ساروس" بالقرب من مضيق الدردنيل وفي منطقة الإسكندرونة المطللة على البحر المتوسط. نظرياً، يمكن لتركيا زيادة عدد مزودها بالغاز الطبيعي المسال عبر إقامة علاقات متعددة مع مصدرين مختلفين، ويمكنها أيضاً الاعتماد على هذه المحطات في توفير احتياطي يحول دون تضررها من أي خلل يمس طرق الاستيراد التقليدية والأنابيب البرية. لكن المشكلة الأساسية المرتبطة بهذا الحل تتعلق بحاجتها لاستثمار رأس مال كبير في هذا المجال عبر بناء محطات الاستيراد ومرافق إعادة التحويل وتوسيع الشبكات الفرعية الناقلة إلى ما وراء منطقة مرمرة. هذا عدا عن حاجتها الشديدة للاستثمار في مرافق التخزين المختلفة حيث لا تملك تركيا طاقة تخزينية تصل إلى 3 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي فقط.

## TURKISH LNG FACILITIES



المصادر

- Turkey's Energy Ambitions and Limitations
- Turkey's Growing Involvement in Central Asia
- Russia, Turkey: The Resurgent Powers' Wary Approach
- When Turkey Suffers, Global Energy Suffers
- Southern Corridor Natural Gas Pipelines

إدارة الدراسات والاستشارات